

## كتاب الإيلاء

وَهُوَ حَلْفُ زَوْجٍ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ صِفَتِهِ ، عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قَبْلِهَا ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

( كتاب الإيلاء )

[الإيلاء] بالمد : أي الحلف، مصدر آلى يؤلي<sup>(١)</sup>، والألية : اليمين<sup>(٢)</sup> . (وهو) شرعاً : (حلف زوج<sup>[١]</sup>) يمكنه الوطء<sup>(٣)</sup> (بالله تعالى<sup>(٤)</sup> أو صفته<sup>(٥)</sup>) كالرحمن الرحيم (على ترك وطء زوجته في قبلها<sup>(٦)</sup>) أبداً أو (أكثر من أربعة أشهر)<sup>(٧)</sup>

(١) الإيلاء لغة : مصدر آلى يؤلي إيلاءً ، والاسم منه الألية ، والجمع ألياء وله معان منها : الحلف ، وأصله الامتناع ، ثم استعمل فيما إذا كان الامتناع منه لأجل اليمين ، فنسبوا اليمين إليه ، فصار الإيلاء الحلف . (ينظر : الصحاح ٢٢٧٠/٦ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٢٧/١ ، ولسان العرب ٩٠/١) .

(٢) قوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) أي يحلفون .

(٣) لاعنين ، ولا محبوب ، ولا هي رقتاء .

(٤) ورب العالمين ، ومالك يوم الدين .

(٥) كعزة الله ، وقدرته ، وحكمته ، ورحمته وغير ذلك ، ويؤخذ من كلام المؤلف أنه لو حلف بغير أسماء الله وصفاته لا يكوّن إيلاءً ويأتي .

(٦) فلا إيلاء لغير الزوجة كأمة وأجنبية ويأتي ، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كافرة ، عاقلة أو مجنونة ، كبيرة أو صغيرة يمكن وطؤها مدخولاً بها أو لا .

(٧) وعرفه الحنفية : أنه اليمين على ترك قربان زوجته أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى ، أو بتعليق ما يستشقه على القربان .

## وَيَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَقِنْ وَ

قال تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ...) <sup>(١)</sup> الآية <sup>(٢)</sup> ، وهو محرم <sup>(٣)</sup> . ولا إيلاء <sup>[١]</sup> بحلف بنذر أو عتق أو طلاق <sup>(٤)</sup> ولا بحلف <sup>[٢]</sup> على ترك وطء سريره <sup>(٥)</sup> أو رتقاء <sup>(٦)</sup> . (ويصح) الإيلاء (من) كل من يصح طلاقه من مسلم و(كافرو) <sup>(٧)</sup> حر و(قن و) <sup>(٨)</sup>

= وعرفه المالكية : أنه حلف زوج على ترك وطء زوجته يوجب خيارها في طلاقه بعد انقضاء مدة التربص .

وعرفه الشافعية : حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطء زوجته مطلقا ، أو فوق أربعة أشهر . (فتح القدير ٤/٤٠ ، والفواكه الدواني ٤٩٢ ، وتحفة المحتاج ١٥٨/٨) .

(١) والأصل فيه : الكتاب كما استدل المؤلف ، وآل النبي ﷺ من نسائه شهراً . وقال ابن المنذر في الإجماع ص ١٠٥ : "وأجمعوا على أن كل يمين منعت جماعاً أنه إيلاء" وتأتي آثار الصحابة رضي الله عنهم .  
(٢) سورة البقرة آية ( ٢٢٦ ) .

(٣) للإيلاء حكمان : الأول الحكم الوضعي ، وهو صحته وترتب آثاره عليه إذا وجدت شروطه .

الثاني : حكم تكليفي ، وأنه محرم ، وهو المذهب ومذهب المالكية ، والشافعية ، لما في ذلك الإضرار بالمرأة بترك معاشرتها بالمعروف ، ولأنه يمين على ترك واجب ، وهذا محرم .

[٢] في / م ، ف بلفظ ( لا يحلف ) .

[١] في / م ، ف بلفظ ( والإيلاء ) .

= وعند الحنفية : أنه مكروه ، لأن المولي لا يخلو عن أحد مكروهين إما الطلاق أو الكفارة . (تبين الحقائق ٢/٢٦١ ، والفواكه الدواني ٢/٥٠ ، وأسنى المطالب ٣/٢٤٧ ، والفروع ٥/٤٨٥) .

(٤) شروطه صحة الإيلاء : الشرط الأول : أن تكون اليمين بالله تعالى أو صفة من صفاته ، وهذا إيلاء باتفاق أهل العلم ، واختلف أهل العلم فيما إذا حلف بالطلاق، أو العتاق ، أو النذر كما لو قال : إن وطئتك فله علي صوم شهر ، أو عبدي حر ، هل يكون مولياً على قولين : فجمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والشافعية : أنه يكون مولياً ، لقوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ...) والإيلاء الحلف وهو شامل لكل حلف .  
ولأنه قد تحقق ذكر الشرط والجزاء ، وهذه الأجزئة مانعة من الوطء ، فصارت في معنى اليمين بالله تعالى .

وعند الحنابلة : أنه لا يكون إيلاء إلا إذا حلف بالله تعالى أو اسم من أسمائه ، أو صفة من صفاته ، لقوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ) أي يحلفون بالله ، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : " من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت " رواه البخاري ، فظاهره تخصيص الحلف بالله عز وجل .  
(المصادر السابقة) والأقرب : قول جمهور أهل العلم .

(٥) الشرط الثاني : أن يكون الحلف على زوجة ، فإن كانت ملك يمين وحلف على ترك وطئها فلا إيلاء باتفاق الأئمة ، للآية ، والأمة ليست من =



مُمِيزٌ وَغَضْبَانٌ وَسَكْرَانٌ وَمَرِيضٌ مَرْجُوٌّ بُرْؤُهُ وَمِمَّنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، لَا مِنْ مَجْنُونٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وَعَاجِزٌ عَنْ وَطْءٍ لَجَبٌ كَامِلٌ أَوْ شَلَلٌ .

بالغ و(مميز<sup>(١)</sup> وغضبان<sup>(٢)</sup> وسكران<sup>(٣)</sup> ومريض مرجو برؤه<sup>(٤)</sup> ، وممن أي زوجة يمكن وطؤها ولو (لم يدخل بها)<sup>(٥)</sup> لعموم ما تقدم<sup>(٦)</sup> . و(لا) يصح الإيلاء (من) زوج (مجنون<sup>(٧)</sup> ومغمى عليه) لعدم القصد<sup>(٨)</sup> ، (و) لا من (عاجز عن وطء لجب كامل أو شلل)<sup>(٩)</sup> ؛

= نسائه . وكذا لو آلى من أجنبية فلا يقع . (المصدر السابق) .

(٦) الشرط الثالث : أن تكون الزوجة ممن يمكن وطؤها ، فإن كانت لا يمكن وطؤها لكونها قرناء أو رتقاء وحلف على ترك وطئها فلا يكون مولياً ، وهذا مذهب الحنابلة والشافعية ، لأن الوطء متعذر بسبب آخر غير الحلف . وعند الحنفية والمالكية : أنه يكون مولياً ، لعموم الآية . (تبين الحقائق ٢٦١/٢ ، وشرح الخرشبي ٨٩/٤ ، ونهاية المحتاج ٦٩٧ ، والمبدع ٤/٨) .

(٧) الشرط الرابع : أن يكون مسلماً ، فلا يصح إيلاء النمي ، وهذا مذهب المالكية ، لقوله تعالى : (فَإِنْ قَاتُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . والغفران يختص بالمسلم دون الكافر .

وعند جمهور أهل العلم ، وهو المذهب : أنه يصح إيلاء النمي ، لعموم الآية ، ولصحة طلاقه ، ولصحة يمينه ، وهذا أقرب . (المصادر السابقة) .

(٨) لقوله تعالى : "لِّلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ" .

(٩) إن كان الصبي غير مميز لم يصح إيلاؤه ، وإن كان مميزاً صح إيلاؤه على الصحيح من المذهب ؛ لعموم الآية .

=

.....  
 -----  
 .....  
 \_\_\_\_\_

= وقدم الزركشي : أنه لا يصح إيلاؤه ؛ لرفع القلم عنه . (الإنصاف مع الشرح الكبير ١٨٥/٢٣) .

(٢) الشرط الخامس : أن يكون عاقلاً ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها : " رفع القلم عن ثلاثة ، وذكر منهم " المجنون حتى يفيق " .  
 حكم إيلاء الغضبان : حكم طلاق الغضبان ، وتقدم في كتاب الطلاق وأن له ثلاث حالات وتقدم بيانها .

(٣) كالطلاق ، لعموم الأدلة ، وتقدم استيفاء الكلام فيه .  
 (٤) لعموم "يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ" ولأنه مرجو القدرة على الوطء ، فصح منه وإلا فلا ، لأنها يمين على ترك مستحيل ، فلم تنعقد .  
 (٥) وهو قول مالك ، والشافعي ، وغيرهما ، لعموم قول تعالى : "لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ" (المصادر السابقة) .

(٦) من عموم الآية وغيرها ، ولأنه ممتنع من جماع زوجته بيمينه ، فأشبه ما بعد الدخول ، ويصح من الصغيرة والمجنونة ، إلا أنه لا يطالب بالفيئة في حال الصغر والجنون .

(٧) وكذا صبي غير مميز ، لأن القلم مرفوع عنهما ، ولأنه قول ، يجب بمخالفته كفارة أو حق ، فلم ينعقد منهما كالنذر .

=

.....

= (٨) فلا يدري ما يصدر منه .

(٩) الشرط السادس : أن يكون قادراً على اليمين .

وعليه فالمجبوب لا يصح إيلاؤه ، وكذا العجز عن الوطء لشلل هذا

المذهب ، لأن الامتناع للعجز عن الوطء ، لا لليمين .

وفي رواية عن الإمام أحمد اختارها القاضي : يصح إيلاؤه لعموم الآية .

(الإنصاف مع الشرح ١٨٤/٢٣) .

ولو آلى ثم جب ، بطل إيلاؤه .

فرع الخصي ، الجمهور يصح إيلاؤه ، لعموم الآية .

وعند المالكية : لا يصح ، لأن العجز ليس بسبب اليمين .

فرع العنين : المذهب ومذهب المالكية : لا يصح للتعليل السابق .

وعند الحنفية والشافعية : يصح ، لعموم الآية (المصادر السابقة) .

فرع : يصح الإيلاء من الصغيرة والمجنونة لكن لا يطالب بالفيئة إلا بعد

إفاقة المجنونة ، واحتمال الصغيرة الوطء . (المصادر السابقة) .



فَإِذَا قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطْئُكَ أَبَدًا ، أَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ، أَوْ يَخْرُجَ الدَّجَالُ ، أَوْ

لأن المنع هنا ليس لليمين ، (فإذا [قال] <sup>[١]</sup>) لزوجته : (والله لا وطئتكَ أبدًا أو عين مدة تزيد على أربعة أشهر) كخمسة أشهر ، أو قال : والله لا وطئتكَ (حتى ينزل عيسى) بن مريم عليهما السلام ، (أو) حتى (يخرج الدجال) <sup>(١)</sup> (أو) غيَّاه بمحرم <sup>(٢)</sup> أو يبذل مالها <sup>(٣)(٤)</sup> ،

(١) فمول ، لغلبة الظن بعدم وجوده في أربعة أشهر .

(٢) كحتى تتركى صلاة الفرض ونحو ذلك .

(٣) كحتى تسقطي صداقك ، أو دينك .

(٤) الشرط السابع : أن يكون الحلف على أكثر من أربعة أشهر ، وهذه المسألة لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر ، فهذا إيلاء باتفاق الأئمة للآية ، وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما " أنه لا يكون مولياً حتى يحلف على الامتناع من وطئها أبداً . "

الثاني : أن يحلف على أقل من أربعة أشهر فجمهور أهل العلم : أنه لا يكون مولياً شرعاً ، للآية .

وعند الحسن البصري ، وابن أبي ليلى وابن سيرين والنخعي : أنه يكون مولياً في القليل والكثير ، لعموم قوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) ولما في الصحيحين " أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً " .

ونوقش : بأن هذا إيلاء من حيث اللغة .

حَتَّى تَشْرَبِي الْخَمْرَ ، أَوْ تُسْقِطِي دَيْنَكَ ، أَوْ تَهْبِي مَالَكَ ، وَنَحْوَهُ فَمَوْلٍ .  
فَإِذَا مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينِهِ وَلَوْ قَنَّا

كقوله : والله لا وطئتكَ (حتى تشربي الخمر<sup>(١)</sup> أو تسقطي دينك أو تهبي مالك ونحوه) أي نحو<sup>[١]</sup> ما ذكر<sup>(٢)</sup> ، (فـ) هو (مول) تضرب له مدته للآية<sup>(٣)</sup> ، (فإذا مضى أربعة أشهر من يمينه<sup>(٤)</sup> ولو) كان المولي (قنًا) لعموم الآية<sup>(٥)</sup> ،

= أن يحلف على أربعة أشهر ، فالذهب ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية : أنه لا يكون مولياً .

وحجة هذا : أن الزوجة لا تستحق المطالبة بالفيئة إلا بعد مضي المدة أربعة أشهر كما سيأتي .

وعند الحنفية : أنه يكون مولياً بناء على أن الطلاق يقع بمرور المدة ، وأن المطالبة بالفيئة تكون قبل مضي الأربعة الأشهر كما سيأتي .

(بدائع الصنائع ١٧٧٣ ، وبلغة السالك ٤٧٧/١ ، والحاوي ٣٤٠/١٠ ، والإنصاف ١٧٥/٩) .

(١) من كل فعل محرم جعله غاية له فمول ، لأنه علقه بمتنع شرعاً أشبه الممتنع حساً .

(٢) من فعلها محرماً أو بذلها مالها عن غير رضاها ، لكونه محرماً أشبه شرب الخمر ونحوه .

(٣) للآية ، ولما يأتي من آثار الصحابة رضي الله عنهم .

(٤) في الشرح الكبير مع الإنصاف ١٩١/٣٣ : "وابتداء المدة من حين اليمين ، ولا تفتقر إلى ضرب ملة ؛ لأنها تثبت بالنص والإجماع ، فلا تفتقر إلى ضرب كملة العلة ، ولا يطالب بالوطء فيها " .  
=



وَطِئَ وَلَوْ بَتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ فِي الْفَرْجِ فَقَدْ فَاءَ وَإِلَّا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ ،

(فإن وطئ ولو بتغيب حشفة) أو قدرها عند عدمها في الفرج (فقد فاء)<sup>(١)</sup>  
لأن الفيئة الجماع وقد أتى به ولو ناسياً أو جاهلاً أو مجنوناً ، أو أدخل  
ذكر نائم لأن الوطء وجد<sup>(٢)</sup> ، (وإلا) يف بوطء من آلى منها ولم تعفه ،  
(أمره) الحاكم (بالطلاق)<sup>(٣)</sup>

= (٥) يصح إيلاء الرقيق ، باتفاق الأئمة قريباً .

لكن عند الحنابلة والشافعية وابن حزم : لافرق بين الحر والرقيق بالنسبة  
للملة ، لعموم الآية ، وهو الأقرب .  
وعند أبي حنيفة : إذا كانت الزوجة أمة تحت حر أو عبد فيإيلاء زوجها  
منها شهران .

وعند الإمام مالك : إذا كان الزوج رقيقاً سواء كانت زوجته حرة أو رقيقة  
فيإيلاؤه منها شهران . (المصادر السابقة) .

(١) باتفاق الفقهاء : أن الفيئة الوطء لمن قدر عليه . (تحفة الفقهاء ٢٠٦/١ ،  
والكافي لابن عبد البر ٦٠٢/٢ ، والمجموع ٣٣٦/١٧ ، والمغني ٤٠/١١) .  
وأدنى ما يجزئ من الفئ تغيب الحشفة في القبل إن كانت ثيباً ،  
والاقتضاؤ إن كانت بكرأ ، ويشترط لصحة الفيئة شروط :

١ - تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها .

٢ - أن تكون في القبل ، فلو وطئ في الدبر ، أو بين الفخذين ، أو باشر  
يكن فيئاً ، لأنه ليس بمحلوف على تركه .

٣ - أن يكون الوطء حلالاً ، فإن كان حراماً كالوطء في الحيض ، أو النفاس =

= أو صيام فرض ، أو الاحرام لم ينفعه ؛ لأن المحرم شرعاً كالمعدوم حساً ، وبه

قال أبوبكر من الحنابلة ، وذكره ابن عقيل رواية .

ومذهب الحنابلة ، والشافعية : أنه ينفعه ؛ لأن يمينه انحلت ولم يبق ممتنعاً من الوطء بحكم اليمين فلم يبق الإيلاء كما لو كفر عن يمينه ، أو كما لو وطئها مريضة . (الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣ / ٢٠٩) .

وإن كان الزوج غير قادر على الوطء فاء بلسانه فالمذهب وهو قول الشافعية : صفة الفیئة أن يقول : متى قدرت جامعتك ، لأن القصد ترك ما قصده من الاضرار .

وعند الحنفية : أن يقول : فئت إليك أو رجعت ، ونحوه .

وعند المالكية : الوعد بالوطء عند زوال المانع . (المصادر السابقة) .

مسألة : إذا فاء المولي فباتفاق الأئمة تجب عليه كفارة يمين ، لوجود الحنث ، إلا إذا كانت فيئته بعد مضي المدة التي حلف على ترك الوطء فيها .

وعند الشافعي في القديم ، وهو قول الحسن البصري والنخعي : لا تجب الكفارة مطلقاً لقوله تعالى : (فَإِنْ فَأَوْوُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فذكر الله عز وجل المغفرة ، ولم يذكر الكفارة .

ونوقش : بأن عدم ذكر الكفارة اكتفاء بذكرها في أدلة أخرى ، والمغفرة لما سلف من التقصير في حق الزوجة . (المصادر السابقة) .

(٢) وهذا هو المذهب ، لما علل به المؤلف .

=

فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ ،

إن<sup>(١)</sup> طلبت ذلك منه ، لقوله تعالى : (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (فإن أبى) المولي أن يفىء أو<sup>[٢]</sup> يطلق (طلق حاكم عليه)<sup>(٢)</sup> واحدة أو ثلاثاً<sup>(٣)</sup> أو فسخ) لقيامه مقام المولي عند امتناعه<sup>(٤)</sup> ،

= والوجه الثاني: لا يخرج من حكم ، لأنه ما وفاها حقها وهو بلى على الامتناع من الوطاء بحكم اليمين فكان مولياً . (الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٠٩/٢٣) .

(٣) بسكون العين ، أي تسقط عنه المرأة حقها .

(١) إذا أبى الزوج أن يفىء أو يطلق ، فالذهب ، وهو مذهب المالكية ، ورواية عند الشافعية : أن الحاكم يطلق عليه - أو يفسخ على المذهب - لأن ما دخلت فيه النيابة ، وتعين مستحقه ، وامتنع من عليه الحق قام الحاكم فيه مقامه كقضاء الدين .

وفي قول للشافعية ، ورواية عند الحنابلة : أن الحاكم لا يطلق ، لكن يحبسه ويعزره ، لأن الطلاق لمن أخذ بالساق . (التاج والإكليل ١١٠/٤ ، والمجموع ٣٣٢/١٧ ، والمبدع ٢٨/٨) .

والأقرب : أن الحاكم يفعل الأصلح من طلاق أو فسخ .

وعند الحنفية كما تقدم أن الطلاق يقع بانقضاء المدة بائناً .

(٢) وهذا هو المذهب ، لأن الحاكم قائم مقام الزوج فما ملك الزوج ملكه الحاكم .

وعند الشافعية : أن الحاكم لا يملك إلا طلقة واحدة ، لأن إيفاء الحق =

[١] في / س بلفظ (إذا) .

[٢] في جميع النسخ ما عدا / ط بلفظ (وأن) .



وَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبْرِ أَوْ دُونَ الْفَرْجِ فَمَا فَاءٌ ،

(وإن وطئ) المولي من آلى منها (في الدبر ، أو) وطئها (دون الفرج فما فاء) ؛  
لأن الإيلاء يختص بالخلف على ترك الوطء في القبل ، والفيئة الرجوع عن  
ذلك<sup>(١)</sup>

= يحصل بها ، فلم يملك الزيادة عليها ، وهذا أقرب إذ مازاد على الواحدة  
طلاق بدعي . ( المصادر السابقة ) .

(٣) وكون الثلاث مبلحة للحاكم فيه نظر ؛ لأن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة  
محرم ، ولا فرق بين الحاكم ، وغيره كما تقدم في كتاب الطلاق ، وتقدم أن  
الشافعية يرون أنه لا يملك إلا واحدة .

(٤) وهذا هو المذهب ، فتضرب له ملة ، لأن الزوج تارك وطأها إضراراً أشبه  
المولي ، وكما لو حلف .

وعند جمهور أهل العلم : أنه لا يكون مولىً ، لقوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ)  
وهنا لم يحلف ، ولقول ابن عباس رضي الله عنهما : " لا إيلاء إلا بحلف "  
رواه ابن أبي شيبة ١٤٢/٥ ، ونحوه عن جابر بن زيد . (أحكام القرآن  
للحصاص ٤٥/٢ ، وشرح الزرقاني ١٥٥/٣ ، والأم ٢٦٧/٥ ، والمبدع ٤/٨) .

قال في الإنصاف ١٨٧/٩ : " بلا نزاع ، والصحيح من المذهب : أنه لا  
يبحث في يمينه بفعل ذلك ، وقيل يبحث " . أ-هـ .

(١) قال ابن المنذر في الإجماع ص ١٠٥ : " وأجمعوا على أن الفیء الجماع إذا لم  
يكن له عذر " . والدبر وما دون الفرج ليس بمحلوف عليه فالدبر محرم ،  
وما دون الفرج لا يسمى وطأ فيؤى به المولي .

وَأِنْ ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ أَنَّهَ وَطَنَهَا وَهِيَ ثَبٌ صُدَّقَ مَعَ يَمِينِهِ ،

فلا تحصل الفية بغيره ، كما لو قبلها (وإن ادعى) المولي (بقاء المدة) أي مدة الإيلاء وهي الأربعة أشهر صدق ؛ لأنه الأصل<sup>(١)</sup> ، (أو) ادعى (أنه) وطنها وهي ثب صدق مع يمينه ؛ لأنه أمر خفي لا يعلم إلا من جهته<sup>(٢)</sup> .

(١) فقبل قوله مع يمينه كما لو اختلفا في أصل الإيلاء ، وهذا هو المذهب ، لما علل به المؤلف .

(٢) هذا المذهب ، وعليه الأصحاب وهو قول الشافعي ، لما علل به المؤلف ، ولأن الأصل بقاء النكاح .

وفي الترغيب : احتمال : أن القول قولها في عدم الوطء بناءً على رواية في العنة . (انظر الشرح الكبير ٢٢١/٣٣ ، وكتاب الإنصاف ١٩١/٩) .

وفي الشرح الكبير : "وتلزمه اليمين ؛ لأن ما تدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ، ونص أحمد في رواية الأثرم على أنه لا تلزمه يمين ؛ لأنه لا يقضى فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر " .

وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَوْ ادَّعَتْ الْبَكَارَةَ وَشَهِدَ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ عَدْلٌ صُدِّقَتْ ، وَإِنْ تَرَكَ  
وَطَّأَهَا إِضْرَارًا بِهَا بِلَا يَمِينٍ

(وإن كانت) التي آلى منها (بكراً)<sup>(١)</sup> أو ادعت البكارة وشهد بذلك) أي  
ببكراتها (امرأة عدل صدقت)<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يشهد ببكراتها ثقة فقوله  
بيمينه<sup>(٣)</sup> ، (وإن ترك) الزوج (وطأها) أي وطء زوجته (إضراراً بها بلا يمين)<sup>(٤)</sup>  
على ترك وطئها<sup>(٥)</sup>

(١) واختلفا في الإصابة ، بأن ادعى أنه وطئها وأنكرته .

(٢) لأن قولها اعتصد بالبينة ، وفي الإنصاف "بلا نزاع" .

(٣) كما لو كانت ثيباً كما تقدم ، وفي الإنصاف : "بلا نزاع" .

وهل يحلف من القول قوله ؟ على وجهين هما روايتان :

أحدهما : يحلف ، قدمه ابن قدامة في المغني ، وصاحب الشرح .

الثاني : لا يحلف اختاره أبو بكر ، قال القاضي هو أصح ، لأنه لا يقضى فيه

بالنكول . (المغني ٥٠/١١ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٢٢/٢٣) .

(٤) في الإنصاف مع الشرح ١٤٠/٢٣ : "ظاهر كلامه : أنه لو تركه من غير

مضارة لم يحكم له بحكم الإيلاء من غير خلاف وهو المذهب ، وقال ابن

عقيل : إن قصد الإضرار خرج مخرج الغالب ، وإلا فمتى حصل إضرارها

بامتناعه من الوطء ، وإن كان ذاهلاً عن قصد الإضرار تضرب له الملة" .

(٥) أكثر من أربعة أشهر .



## وَلَا عَذْرَ فَكْمُولٍ .

(ولا عذر) <sup>(١)</sup> له (فكمول) <sup>(٢)</sup> ، وكذا من ظاهر ولم يكفر <sup>(٣)</sup> فيضرب له <sup>[١]</sup> أربعة أشهر ، فإن وطئ وإلا أمر بالطلاق <sup>(٤)</sup> ، فإن أبى طلق عليه الحاكم أو فسخ النكاح كما تقدم في المولي . وإن انقضت ملة الإيلاء وبأحدهما عذر يمنع الجماع <sup>(٥)</sup> أمر أن يفى

(١) فإن تركه لعذر من مرض ، أو غيبة ، أو نحوه لم تضرب له ملة .  
(٢) وإن تركه لغير عذر فالرواية الأولى : تضرب له ملة ، وهو المذهب ؛ لأنه أضر بها بترك الوطء في ملة الإيلاء فيلزم حكمه كما لو حلف ، ولأن ما وجب أدائه إذا حلف على تركه وجب أدائه إذا لم يحلف كالنفقة وسائر الواجبات .

والرواية الثانية : لا تضرب له ملة وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، لقوله تعالى : (لِّلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ) وهذا ليس بمول ، لأن تعليق الحكم بالإيلاء يدل على انقضائه عند عدمه إذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر ، لأن امتناعه باليمين أقوى من امتناعه بقصد الضرر . وهذا القول هو الأقرب .

(٣) في الإنصاف مع الشرح ١٤٠/٢٣ : "..... ونص الإمام أحمد رحمه الله على أنه تضرب له ملة الإيلاء ذكره ابن رجب في تزويج أمهات الأولاد " .

(٤) إن طلبت ذلك منه كما تقدم .

(٥) كإحرام ، ونفاس .

[١] في / هـ بلفظ ( فيضربه ) .

.....  
 -----  
 بلسانه ، فيقول : متى قدرت جامعتك<sup>(١)</sup> ، ثم متى قدر وطئ أو طلق<sup>(٢)</sup> ،  
 ويمهل لصلاة فرض ، وتحلل من إحرام وهضم ونحوه<sup>(٣)</sup> ، ومظاهر لطلب  
 رقة ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup> .

(١) وهذا قول جمهور أهل العلم ، لأن القصد بالفيئة ترك ما قصده من  
 الإضرار ، وقد ترك قصد الإضرار بما أقر به من الاعتذار والقول مع  
 الضرر يقوم مقام فعل القادر .

وقال سعيد بن جبير : لا يكون الفئ إلا بالإجماع في حل العذر وغيره ،  
 وقال أبو ثور : لا تلزمه الفيئة بلسانه ؛ لأن الضرر بترك الوطء لا يزول  
 بالقول .

وقال القاضي : إن فيئة المعذور أن يقول : فئت إليك ، قال ابن قدامه  
 وماذكره الخرقي يعني قوله : متى قدرت جامعتك : أحسن . (المغني ٤٢/١) .

(٢) لزوال عجزه الذي أخر لأجله كالمدين يوسر به العسر .

(٣) كفطر من صوم واجب ، ودخول خلاء ، ورجوع إلى بيته ؛ لأنه العادة ، فإن  
 كفر بالصيام لم يمهل ، لأنه كثير .

وفي المغني : ويتخرج أن يفئ بلسانه فيئة المعذور ، ويمهل حتى يصوم  
 كقولنا في المحرم . (المغني ٤٣/١) .

(٤) لأنها قريبة . (المصدر السابق) .

.....